عمان : الجمعة ٧ صفر سنة ١٣٩٤ ه . ١ آذار سنة ١٩٧٤م. العدد ٢٤٧٦

الفيرس

inip		
74.5	النظام المالي لدائرة المنطقة الحرة في العقبة	نظسام رقسم (۱۲) لسنة ۱۹۷٤
777	نظام التدريب المهني	نظــام رقـــم (۱۳) لسنة ۱۹۷٤
45.	نظام السلك الدبلوماسي	نظــام رقـــم (۱۶) لسنة ۱۹۷٤
747	صادرة عن الديوان الحاص بتفسير القوانين	قرارات (۱و۲و۳و۶) لسنة ۱۹۷۶

مذكرة دعوة صادرة عن محكمة حقوق اربد

الى العريف المسرح رقم ١٧٤١ عيسى عبد الرحيم من بديا و مجهول شل الاقامة . يقتضي حضورك لمحكمة حقوق اربد يوم الثلاثاء الواقع في ١٩٧٤/١/١/١ الساعة الثامنة صباحاً للنظر في الدعوز التي أقامها عليك النائب العام بالاضافة لوظيفته .

فاذا لم تحضر ولم رّسل وكيلا عنك تبري محاكمتك غيابياً .

مذكرة جلب مختصة بالمتهم صادرة عن محكمة أملاك الدولة

الى عزات عبد الفتاح الصالح/جناعه/ الزرقاء .

تعين يوم الحميس الواقع في ١٩٧٤/٣/٧ الساعة الثامنة صباحاً مو عداً لرؤية دعوى الحق العام التي أقامها فللا مدير الاراضي والمساحسة فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى د؛شــرة تسجيل الزرقاء وان لم تحضر تجري علبك الاحكام المنصوصة من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

مذكرات جلب

يقتضي حضور الأشخاص التالية اسماؤهم في الوقت للعين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم وان لم يحضروا نجري عليهم الاحكام الهنصوصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية .

نوع الجوم شیك بدون رصید سراج	الساعة ٨ صباحا	التاريخ ۹۷٤/۲/۲۸ ۹۷٤/۲/۲۵ ۹۷٤/۲/۲۵	المحكمة صلح اربد ا	الاسم قاسم مناع راضي طمحان موسى نايل فيصل حسن شطناوي احمد عبد القادر احمد
السرقة غالفة صحة اساءة الالتان الصدم المعبب للابلاء جزاء		475/4/4 475/4/47 475/4/47 475/4/40 475/4/47	صلح الزرقاء * صلح المفرق	سليم بحري سليم بلاونه شاهر حسين عيد حمدان الفندي خليل سالم سلم

للادة ٤ ــ موظفو المحاسبة مسؤولون عن تدقيق الفواتير ومعاملات الدائرة المالية والحسابية وضبط قيودها وتنظيم المستندات المتعلقة بها وتنسيقها تنسيقا صحيحا موافقا لمواد الموازنة وقيدها في سجلاتها دون تأخير وعليهم تقع مسؤولية الامور التالية :

ــ وقوع التلاعب او الاختلاس او النقص في امـــوال وودائع وتأمينات الدائرة وجلـــو د الرخص والايصالات والطوابع واية قسائم اخرى ذات قيمة نقدية .

ب - دفع اي مبلغ ليست له مخصصات مرصودة في الموازنة او تجاوز المخصصات لاية مادة من مــواد الموازنة او دفع اي مبلغ لم يصر ح بدفعه او دفع مبالغ تزيد على الاستحقاق .

المادة ٥ ــ المدير وموظفو المحاسبة مسؤولون شخصيا وماليا عن القيام بالاعمال المالية والحساببة التي تتعلق بسالمدائرة بصورة مرضية وعن اية اخطاء حسابية او اخطاء اخرى تلحق الضرر بـــــــــاموال الدائرة باعتبارهم هم المختصون المسؤولون عن تدقيقها او الموافقة على تأديتها .

المادة ٦ ــ اذا وقع تلاعب أو اختلاس او اهمال في امو ال الدائرة او قصر اي موظف من موظفي المحاسبة في اداء واجباتُه الرسمية بشكل يؤدي الى الحاق الضرر بأمو ال الدائرة ، فعلى المدير ان يجري التحقيق بالاشتراك مع مندوب من ديوان المحاسبة وآخر من وزارة المالية وان يرفع تنسيباته لرئيس اللجنة لاتخاذ الاجراءات القانونية ااو اردة في المادة ٢٦٤ من النظام المالي العام رقم(١) لسنة ١٩٥١ او اينظام مالي آخر يحل محله.

الفصل الثاني

المحوازنسة

المادة ٧ – أ – يقدم المدير الموازنة للجنة بعد اعدادها في مطلع الربع الاخير من كل سنة ماليـــة متضمئة ابو اب الواردات والنفقات للتشاور والموافقة عليها .

ب _ يرفع رثيس اللجنة الموازنة الى مجلس الوزراء للتصديق عليها على ان يتم ذلك قبل ابتداء السنة المالية بشهر على الأقل.

جـ تعتبر نفقات السنة المالية معينة ومحددة بعد المصادقة على الموازنة من مجلس الوزراء .

الفصل الثالث

الترخيص بالصرف

المادة ٨ – لا يجوزصر ف اي مبلغ من محصصات اية مادةمن مواد الموازنة مالم يصرح بدلك باحد الامور الماليةالتالية : أ – حوالة مالية يصدرها رئيس اللجنة للمدير من اجل تفويضه بالانفاق من الموازنة .

ب- براءة تشكيلات او براءة زيادة او عقد استخدام.

المادة ٩ – يجوز للمدير ان ينبط بأي موظف رئيسي مسؤولية الانفاق من مخصصات اية مادة فوض بالانفاق منها وان ينقل محتويات الحوالة المالية بكاملها او جزء منها الى موظف آخر على النموذج المحتص .

اللَّادَةُ ١٠ – لا يجوز نقل محصصات اية مادة الى مادة اخرى الا بقرار من اللجنة .

نح الحسيق للفعل من المملكة للفالان العالمية

بمقتضى المادة (٢١) من قانون وزارة النقل رقم ٤٢ لسنة ١٩٧١ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٢/٧ نأمر بوضع النظام التالي :_

نظام رقم (۱۲) لسنة ۱۹۷٤

النظام المالي لدائرة المنطقة الحرة في العقبة

صادر بمقتضى المادة (٢١) من قانون وزارة النقل رقم ٤٢ لسنة ١٩٧١

المادة ١ -- يسمى هذا النظام (النظام المالي لدائرة المنطقة الحرة في العقبة لسنة ١٩٧٤) ويعمل به من تاريخ نشره أي

المادة ٢ — ايفاء بأغر اض هذا النظام يكون للعبارات والالفاظ التالية المعاني المخصصة لها فيما يلي مالم تدل القربة على ا

أ - الدائرة

داثرة المنطقة الحرة في ميناء العقبة ب_ اللجنة اللجنة العليا المنصوص عنها في نظام المنطقة الحرة .

ج – اار ثیس : رئيس اللجنة .

المدير العام لدائرة المنطقة الحرة .

بمسؤولية نقدية او مااية او حسابية تتعلق بأمور الدائرة .

الفصل الاول

المستروليات والواجبات

المادة ٣ ــ المدير هو رئيس موظفي المحاسبة ، ومسؤول عن حسابات الدائرة وجميع معاملاتها المالية والحسابية وحفظ امو الها في البنك المركزي (ان وجد له فرع في العقبة او في اي بنك محلي آخر) والمحافظة عليها ، وان يتخد الاحتياطات الضرورية الكفيلة بعدم وقوع تلاعب او اختلاس او اهمال فيها وعليه :-

أ - ان يشرف اشرافا فعليا عاما على النفقات، وان لا يجيز صرف اي مبلغ ليست له مخصصات في الموازنة.

ب - ان يتحقق من ان جميع النفقات والواردات تقيد في سجلاتها المختصةدون تأخير تحتقصو لهواد الموازنة ، وينظم الجداول والبيانات المالية اللازمة ويعدها للفمحص والتدقيق ·

ج - ان يتأكد من عدم تأدية ابة نفقة لم يرخص بها ، و انها لا تزيد عن الاستحقاق .



الفصل الرابع الواردات والنفقات

المادة ١١ – أ – كل دفعة من المقبو ضات يجب ان تعزز بمستند قبض وفق النموذج المقرر يذكر فيســه المبلغ واس الدافع وتفاصيل الدفعة واسم الحساب العائد اليه ورقم الفصل والمادة (على ان يذكر المبلغ رقسا وكتابة) ويقدم الى امين الصندوق :

ب _ ينظم امين الصندوق وصولا بالمبلغ على النسو ذج المقرر متضمنا التفاصيل الواردة في مستندالفه بعدالتأكد من ان مستند القبض قد نظم وفق الاصول المالي، ثم يعطى النسخة الاولى من الوصو لالدافع.

 جــ اي تغيير يحدث في مستند القبض يوقع عليه الشخص الموقع عليه اصلا بالاضافة الى امين الصندوق. د ـــ المسترد من المصروف يعتبر حق من نفقات سنة مالية سابقة يقيد في حساب الواردات المتفرقة.

 هـ المسترد من المصروف يقيد حق من نفقات سنة مالية حالية ، يقيد في حساب المصروفات المستردة ويجري تسويته لحساب الفصل والمادة التي صرف منها اصلا.

و - يجري رد الواردات التي استوفيت بطريق الخطأ بعد الحصول على موافقة المدير بموجب تسوية حسابية توقع من الاشخاص المفوضين بالتوقيع وفق الاجراءات المطبقة على مستندات الصرف.

ز – ترقم مستندات القبض بالتسلسل من رقم (١) فصاعدا لكل شهر حسب تر تيب عمليات القبض، وتقيد في دفتر الصندوق على هذا النحو .

المادة ١٧_ أ – تؤيد جميع المدفو عات بمستندات من الناذج المقررة وتعزز بالاوراق الثبوتية .

ب- عند تنظيم مستند الصرف يذكر اسم صاحب الاستحقاق والفصل والمسادة في الحقول المختصة ويوقع من المدير في حقل المفوض بالانفاق ثم يدقق من قبل الموظف المختص ويوقع منه في الحقل المختصُ لذلك ، ويحول لامين الصندوق للصرف .

 ج – ينظم امين الصندوق تتويلا مسحوبا على حساب الدائرة في البنك وفق القواعد التالية : اذا لم يتجاوز المبلغ الخمساية دينار يوقع من قبل المدير والمحاسب.

٢ - اذا زاد المبلغ عن الخمساية دينار يوقع من المدير بالاضافة الى توقيع الموظفين المفوضين

المادة ١٣ – أ – يجب الالنزام مسبقاً بائمان الحدمات واللوازم حسب النمو ذج المختص يوقع من قبل المدير . ب لا يجوز للدائرة ان تلتزم باية نفقات او تعقد اية عقود او اتفاقيات او ان تفتح اية اعتمادات مالية، ما لم يكن لها محصصات مر صودة في اأو ازنة .

 اذا الترم بنفقات على حساب سنة مالية ولم تدفع قبل نهاية تلك السنة فتدفع من محصصات السنة المالية التي تحققت على حسابها خلال . لـ ة لا تزيد على سنة اشهر من انتهاء السنة المالية ، اذا لم يعد تخصيصها في موازنة السنة المالية الجارية .

يجوز قبول التحاويل باعتبارها مقبو ضات نقدية .

ب يجب تسطير جميع التحاويل المحررة لصالح الدائرة كي لا تصرف الاحمايا .

ج - يجب تحرير جميع التحاويل لامر المدير بالاضافة لوظيفته

احكام عامــة

المادة ١٥ – أ – تكون المسجلات الحسابية والمستندات والتجاويل والنماذج وغيرها مما هو متعلق بالشؤون الماليـــة

على الاشكال المعينة في القوانين والانظمة وبالشكل الذي يقره وزير المالية .

بــ يعين وزير المالية الطريقة الحسابية الواجب اتباعها في حسابات الدائرة.

المادة ١٦ – أ – يجوز للمدير اذا دعت الحاجة اعطاء الموظفين سلفات نفقات دائمة او مؤقتة على انلا تتجاوز الماية

بـــ يجوز للمدير استلام الامانات وحفظها وردها حسب الانظمة المالية المعمول بها .

المادة ١٧- يطبق على رثيس واعضاء اللجنة وموظفي الدائرة نظام الانتقال والسفر المعمول به في الدولة .

المادة ١٨ – يجوز للمدير اصدار التعليمات قيما يتعلق بمراقبة وتنظيم النفقات والمقبوضات والسلفات والامانات وغير ذلك من الأمور المتعلقة بتنفيذاحكام هذا النظام .

المادة ١٩ – لا يجوز ان يتجاوز الرصيد النقدي لدى امين الصندوق الخمسين دينارا الا بموافقة المدير على ان تدفع هذه المبالغ للبنك في صباح اليوم التالي .

للادة ٧٠ ـ لا يجوز اتلاف السجلات والنماذج المالية على اختلاف انواعها ، الا بعد الحصول على موافقة وزير المالية وبالطريقة التي يقررها .

المادة ٧١ ــ يطبق النظام المالي العام رقم (١) لسنة ١٩٥١ وكافة تعديلاته او اي نظام مالي آخر يحل محله على الامور التي لم يشتمل عليها هذا النظام .

1948/4/4

الحنين بالسلال

وزير الداخليسة للشؤون وزيسىر الثقافسة وزيسسسر وزير الانشـــاء رئيس الوزراء ووزير البلدية والقروبــــــة الحسارجية والدفاع فؤ اد قاقيش عدنان ابو عودة دوقان الهنداوي صبحي امين عرو السياحة والآثــــارُ الاشغال العسامة الاقتصــاد الوطني نديم زرو احمد الشوبكي غالب بركات عمر النابلسي سالم مساعده وزيسر دولسة وزيسسسر المواصـــلات التربية والتعليم للشؤون الحارجية عمى الدين الحسيني احمد عبد الكريم الطراوله فؤاد الكيلاني زهير المفتي مضر بدران

وزير الاوقاف والشؤون وزير دولة لشؤون وزيــــر وزيـــر الشــــؤون وزير دولــة لشــؤون والمقدسات الاسلاميسة رئاسسة السوزراء السزراعسة الاجماعيسة والعمسسل الارض المحتس

نى الحسيق للفعل ملك الملكة للالانة العالانة العالمة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٢ نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام التدريب المهني

صادر بموجب المادة (١١٧) من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤

المادة ١ ــ يسمى هذا النظام (نظام التدريب المهني لسنة ١٩٧٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يكون للكلمات والعبارات التالية حيثًا وردت في هذا النظام المعاني المخصصـــة لها ادناه مالم تدل القرينة على خلاف ذلك :

> الوزارة : وزارة التربية والتعليم المجلــس

: مجلس التربية والتعليم مستويات التدريب

مجموعة المواصفات الفنية الواجب توافرها في مهنة معينة لاغراض تحديد مستوى التدريــب في هذه المهنة ويشمـــل ذلك المناهج وخطة التدريب

واسس الامتحانات .

المادة ٣ ــ تتولى الوزارة مسؤوليات التنفيذ والتطوير المطر د للتدريب المهني بمختلف انو اعه ومستوياته .

المادة ٤ — يشرف المجلس على شؤون التدريب المهني وينضم اليه عند بحث الامور المتعلقة بالتدريب المهني : أ — وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

ب – رثيس غرفة صناعة عمان

ج – الامين العام لاتحاد نقابات العمال

د - مدير دائرة العمل

المادة ٥ – تناط بالمجلس المهام الاضافية التالية :

أ ــ اعداد خطة وطنية شاملة للتدريب المهني .

ب – دراسة الحاجات القطاعية للتدريب المهني كما تعبر عنها مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة ذات العلاقة واجراء التنسيق بينها واقرار وسائل تلبيتها .

ج - وضع الاسس العامة لتقرير مستويات التدريب المهني واقرار هذه المستويات .

د – اقتراح التشريعات المتعلقة بالتدريب المهني بما في ذلك الامور المالية .

نظام رفم (۱۳) لسنة ۱۹۷٤

المادة ٨ – تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالاشراف على تنظيم امور التدريب المهني فيما يتعلق بعسلاقات العمل والاستخدام وفق القوانين والانظمة المعمول بها في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

د ـــ التدريب المكثف والسريع في مختلف المهن .

المادة ٧ – تعمل الوزارة على تنويع التدريب المهني بحيث يشمل :

التدريب المهني المحددة .

المادة ٩ ــ تتولى مديرية التعليم والتدريب المهني في الوزارة او دائرة العمل او اية جهة اخرى يحددها المجلس تنفيذ قر ارات المجلس فيما يتعلق بالتدريب المهني .

ب ــ تدريب العمال داخل المؤسسات التي يعملون فيها لرفع كفاءتهم .

ج ــ تدريب الفنيين والمشرفين ورؤساء العيمال لرفع كفاءاتهم .

المادة ٦ - تقوم الوزارة باتاحة فرص التدريب المهني بالقدر الكافي لاعداد اليد العاملة الفنية في مختلف التخصصات

ومستويات التدريب المهني بحيث يلبي هذا الاعداد الحاجات القائمة والمنتظرة للتنمية في الاردن.

أ _ التلملة المهنية اي كل تدريب منظم طويل الامد نسبيا يعطى عادة لصغار السن قبل انخراطهم في

الحياة العملية ويتم الجزء الاكبر منه في مؤسسات العمل المهني ويخضع لبرامج ومناهج ومستويات

1942/4/14

المحتين بطسلال

وزر الداخلية للشؤون رثيس الوزراء ووزير وزير الثقافة الحارجية والدفساع والاعملام عدلان ابو عودة فؤ اد قاقيش ذوقان الهنداوي زيد الرفاعي السياحة والآثــــار الاشغال العامية الاقتصاد الوطكى نديم زرو احمد الشوبكي وزير دولــــة الشؤون الحارجية التربيسةوالتعلسيم محي الدين الحسيني احمد عبدالكريم الطراوله مضر بدران وزير الاوقاف والشؤون وزير دولة لشؤون وزير الشؤون وزير دولة لشؤون وزيــــــر والمقدسسات الاسلامية رئــاسة الـــوزراء الزراعـــــة الاجتماعية والعمل عبد العزيز الحياط طاهرنشأت المصري مروان دو دين مزوان الحمود يوسف ذهني

ى الحس بن طلال مائب حلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٦٧٤/١/٢٢ نأمر بوضع النظام الآتي : _

نظام رقم (۱٤) لسنة ۱۹۷٤

نظام السلك الدبلوماسي

صادر بالاستناد الى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام السلك الدبلوماسي لسنة ١٩٧٤) ويعمل به من تاريخ نشر ه في الجريدة الرسمية. المادة ٢ – تعني كلمة (الوزير) وزير الخارجية وكلمة(الوزارة) وزارة الخارجيةاينها وردت في هذا النظـــام، الأاذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

المادة ٣ – تحدد وظائف ورواتب موظفي السلك الدبلوماسي في الوزارة كما يلي : –

الراتب بالدينار	ا - الوظيفـــة
من ۱۲۶ الی ۱۳۰	ســـفیر وزیر مفوض
من ۹۲۰ الی ۱۲۰	مستشار
من ۳۲۰ الی _۸ ۹۰ من ۵۶۰ الی ۷۷۰	سکوتیر اول
من ۶۱ الی ۲۶.	سكوتير ثاني
من ۲۶۰ الی ۵۱،	سكرتير ثالث ملحـــق
من ۳۸۰ الی ۶۷۰	ب - يعين من بهن السفراء ١١١.

ب ــ يعين من بين السفراء الدين يشغلون وظيفة سفير امين عام للوزارة بقرارمن مجلس الوزراء بناءعلى تنسیب الوزیر وبارادة ملکیة سامیة ویتقاضی علاوة شهریة قدرها (۷۵) دینار ا

ج – يتقاضى الوزير السابق حين يعين سفيرا في الوزارة اعلى مربوط الراتب المحدد للسفير .

د – يتقـــاضي السفير المعين في الوزارة من خارج ملاكها وبمن لا تنطبق عليه أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة راتباً قدره (۱۲۶) ديناراً يخضع للزيادة السنوية حتى يصل الى أعلى راتب وظيفة سغير بصر ف النظر عن أية وظيفة أو راتب كان يتقاضاه قبل تعيينه في الوزارة .

المادة ؛ – يتقاضى السفير زيادة سنوية قدرها أربعة دنانير حتى يصل أعلى راتب الوظيفة كما يتقاضى الوزيرالمفوض مبلغ ثلاثة دنانير زيادة سنوية عن السنين الثمان الاولى وأربعة دنانير عن السنة الاخيرة الى أن يصل الى

أعلى راتب وظيفة وزير مفوض وتتوقف الزيادة حتى يرفع الى وظيفة سفير . كما يتقاضي المستشار زيادة سنوية مقدارها ثلاثة دنانير حتى يصل الى أعلى راتب وظيفة المستشار وتتوقف الزيـــادة حتى يرفع الى وظيفة وزير مفوض . كما يتقاضى السكرتير الاول والسكرتير الثاني زيادة سنوية قدرها ديناران الى أن يصل كل منهما الى أعلى راتب وظيفته وتتوقف الزيـــادة حتى يرفع الى الوظيفة الاعلى . كما يتقـــاضي السكر تير الثالث والملحق زيادة سنوية قدرها دينار الى أن يصلكل منهما الى أعلى راتب وظيفته وتتوقف ألزيادة حتى يرفع الى الوظيفة الاعلى .

اللَّهُ ٥ ــ أ ـــ يحدد عدد الوظائف الدبلوماسية في الوزارة على الوجه التالي :

المد	الوظــيــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۳.	سفير
1.	وزيـــر مفوض
10	مستشــــار
٧.	سكرتسير أول
Ye	سكرتسير ثاني
۴.	سكر تسير ثالث
44	ىلحق

- ب ــ يقرر مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير زيادة عدد الوظائف الدبلوماسية اذا دعت الحاجة الى ذلك على أن تكون جميع الوظائف المحدثة من وظيفة سفير أو ملحق .
 - المادة ٦ يكون الحد الاقصى لملاك البعثات الديلو ماسية الاردنية على الوجه التالي : –
 - رئيس بعثة وخمسة موظفين في الكويت وواشنطن ولندن ونبويورك.
 - ب رئيس بعثة وأزبعة موظفين في القاهرة وبيروت ودمشق .
 - ج رئيس بعثة وثلاثة موظفين في باريس وبغداد وبون وجدة وروما .
- د رئيس بعثة وموظفين اثنين في أبو ظبي وإسلام ابـــاد والجزائر والخرطوم والدوحـــة والرباط والفاتيكان والمنامةوطوكيو وسنتياغو وصنعاءوطر ابلس وطهران ودبي ومسقط ومدريد وموسكو ونيو دلمي وتايبه وجامعة الدول العربية وجنيف وبلغراد وأنقرة .
 - عدد ملاك البعثات الجديدة التي تفتتح بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .
- المادة ٧ مع مر اعــــاة أحكام نظــــام الخلمة المدنية يتم اسناد الوظــــاثف الى الموظفين الاداريين وموظفي السلك الدبلوماسي في المناصب الشاغرة في دواثر الوزارة بالمركز بقرار من الوزير وبناء على تنسيب الامين العام باستثناء موظفي المكتب الخاص للوزير فيختارهم الوزير نفسه .
- المادة ٨ ــ أ ــ مع مراعـــاة أحكام نظام الحدمة المدنية يتم تعيين وترفيع ونقل وسعب السفراء بقرار من مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير .
- ب عندما تنتهي مهمة السفير المعين من خارج ملاك الوزارة في الحارج يبت مجلس الوزراء في وضعه بناء على تنسيب الوزير خلال شهرين من تاريخ انتهاء مهمته .

المادة ١٧ – أ – لدى تعيين السفير يقسم امام الملك وبحضور وزير الخارجية اليمين التالي : –

« اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للملك وأن امثل جلالته واخدم المملكة الاردنية الهاشمية بكل

ب ــ يؤدي موظف السلك الدبلوماسي الذي يعين في الوزارة لاول مـــرة القسم التالي امـــام الوزير وبحضور الامين العام .

« اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً للملك وان اخدم المملكة الاردنية الهاشمية بكل امانه وشر ف» الله ١٨ -- تتم اجازة السفر اء وموظفي السلك الدبلوماسي بقر ار من الوزير بناء على تنسيب الامين العام .

المادة ١٩ – يجوز السياح للسفير بالقدوم الى المملكة مرة كل ثلاث سنوات لمـــدة شهر يتقاضي خلاله كامل رواتبه وعلاواته وتتحمل الوزارة اجور سفره وسفر عائلته على ان يقضي السفير هذه الفترة داخل المملكة ولا تتأثر بها حقوقه في الاجازة العادية .

المادة ٢٠ – خدمة السفير في بلد واحد لا تتجاوز خمس سنوات ولا تتجاوز خدمته المتواصــــلة خارج المركز عشر

المادة ٢١ – يتم نقل موظفي السلك الدبلوماسي غير السفراء من المركز الى الخارج وبالعكس بقرار من الوزير بناء على تنسيب الامين العام . ويبلغون بقرار الوزير قبل شهر على الاقل من تاريخ نقلهم .

المادة ٢٧ ــ أ ــ تحدد مدة حدمة موظفي السلك الدبلوماسي في الخارج باستثناء السفراء باربع سنوات تبدأ من تاريخ النقل من المركز .

ب ــ يعتبر الموظف المنقول الى المركز بناء على طلبه قبـــل انقضاء اربع سنوات منهيا كامل المــــدة المذكورة في الخارج.

ج – لا ينقل الموظف من سفارة الى اخرى الا بعد الرجوع الى المركز والخدمة فيه مدة سنة على الاقل. د ــ لا ينقل الموظف الى سفارة سبق له الخدمة فيها الا بعد مرور ست سنوات على انتهاء خدمته في

المادة ٢٣ ــ يستحق السفير لدى نقله من سفارة الى اخرى اجور السفر الى عمان وعلاوات المركز الجــــديد شريطة الا تزيد مدة اقامته في المملكة على شهر .

المادة ٢٤ ــ في حالة استدعاء السفير او اي من موظفي السلك الدبلوماسيلايسبب غير النقل او الاستشارة تصرف له نفقات نقله ونقل عائلته وكامل رواتبه وعلاواته التي كان يتقاضاها في ذلك البلد عن الشهرين الاولين ويصرف له نصف علاواته عن الشهر الثالث وربعها عن الرابع وتقطع بعد ذلك :

المادة ٢٥ ــ يحق للامين العام والسفراء وافراد عائلاتهم السفر بالدرجة الاولى. اما باتي موظفي السلك الدبلوماسي وعائلاتهم فيتم سفرهم بالدرجة الثالية او السياحية :

المادة ٢٦ – لغايات تطبيق احكام هذا النظام تشمل افراد عائلة موظف السلك الدبلوماسي الزوجةوالأبناء والبنسات غير المتز وجات والاب والام المعالين ويشترط في ذلك ان يكون الاولاد عازبين او لا يعملون باجور .

المادة ٧٧ – يحق لموظف السلك الديلوماسي نقل الامتعة الز أثدة عن الحد القانوني على الطائرة على النحو التالي : ـــ

۳۰ کغم بقية موظفي السك الدبلوماسي المادة ٩ ـــ يشترط في موظف السلك الدبلوماسي ما عدا السنر اء ما يلي : ـــ

أ - توفر شروط التوظيف المنصوص عليها في نظام الحدمة المدنية .

ب ــ أن يكون حاثرًا على شهادة جامعية في موضوع يمت بصلة لعمله كالقـــانون والسياسة والاقتصار والآداب والاجتماع والتاريخ والادارة .

أن يتقن الى جانب اللغة العربية اللغة الانجليزية أو الفرنسية .

د – أن يجتاز امتحاناً خاصاً بموظفي السلك الدبلوماسي .

المادة ١٠ ــ يتم التعيين والترفيع في الوزارة بقر ار من مجلس الوزراء وبتنسيب من الوزير .

المادة ١١ – بالرغم مما ورد بنظام الحدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ أو أي نظام آخر وبصرف النظر عن أبة خلعة سابقة أو خبرات مكتسبة يعين موظف السلك الدبلوماسي لأول مرة في الوزارة بوظيفة ملحق .

أ ــ يعين حامل الشهادة الجامعية الاولى (بكالوريوس أو ليسانس) يراتب ٣٨ ديناراً من وظيفةملحق.

ب ــ يعين حامل الشهادة الجامعية الثانية (ماجستير) براتب (٤١) ديناراً من وظيفة ملحق . ج ـ يعين حامل الشهادة الجامعية الثالثة (دكتوراه) بأعلى راتب ملحق .

المادة ١٧ ــ أ ــ يعمل الملحق في الوزارة مدة عامين تحت التجربة ، يتقدم في نهايتها لامتحان أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) من هذا النظام ، يقرر الوزير بنتيجته تثبيته في وظيفته أو الاستغناء عنخلعاته في الوزارة ويجوز لمجلس الوزراء بنـــاء على تنسيب الوزير الاستغناء عن خدمـــات الملحق قبل

ب ــ لا يجوز نقل الموظف الجديد الى الخارج الا بعد تثبيته في الوزارة .

لمادة ١٣ ــ أ ــ لا يتم ترفيع موظف السلك الدبلوماسي الا بوجو د شاغر وبنـــاء على تنسيب من اللجنة المنصوص عليها في آلمادة (١٦) من هذا النظام ، وذلك فيما يتعلق بالوظائف من ملحق الى وزير مفوض.

ب ــ لا يجوز رفيع الوزير المفوض الى وظيفة سفير الا بعد حلوله في راتب السنة الرابعة لهذه الوظيفة ·

 ج – اذا كان موظف السلك الدبلوماسي المراد ترفيعه يتقاضى راتباً أعلى من أدنى راتب الوظيفة المراد ترفيعه اليها فانه يعطى حينئذ الراتب الذي كان يتقاضاه واذا تعذر ذلك فيتقاضى راتب السنة الأهل مباشرة من راتب الوظيفة المرفع اليها .

المادة ١٤ – أ – لا يرفع موظف السلك الدبلوماسي من وظيفة الا الى الوظيفة الأعلى منها مباشرة .

ب – لا يرفع السكرتير الاول الى وظيفة مستشار الا بعد اجتياز امتحان لياقة وكفاءة تشرف عليه اللجة المنصوص عليها في المادة (١٦) من هذا النظام .

المادة ١٥ ــ. يجوز تسمية الوزير المفوض أو المستشار سفيراً وتنتهي هذه التسمية عند نقله الى المركز .

المادة ١٦ ـــ يشكل الوزير لجنة برئاسة الامين العام وعضوية مديري الدائرتين الادارية والسياسية ومديرين آخرين من مديري الدواثر في الوزارة تتولى ما يلي : _

أ – فحص طالبي الاستخدام في الوزارة وتنظيم المسابقة العامة التي تجري لاختيارهم ومقابلتهم وانتقاء الافضل من بينهم وتنسيب تعيينهم .

ب - تحديد أسماء مستحقي الترفيع من موظفي الوزارة وتنسيب ترفيعهم .

ب ــ تصر ف لموظفي السلك الدبلوماسي علاوة شهرية وفق الترتيب التالي :

بلدان الفئة الثالثة	بلدان الفئة الثانية	بلدان الفئة الاولى	
دينار	دينار	دينار	
770	40.	440	سفير
770	40.	YVo	قائم باعمال وقنصل عام
٧٠٠	440	Y0.	وزیر مفوض ومستشار
140	***	· ۲۲ 0	سكرتير اول و سكرتير ثاني
10.	\Yø	٧٠٠	سكرتير ثالث وملحق

تصرف شهريا لسائر موظفي السلك الدبلوماسي في الخارج علاوة اضافية يحدد مقدارها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير مرة في الشهر الاول من كل سنة على اساس النقاط التي يحددها تصنيف الامم المتحدة لعواصم العالم المختلفة .

المادة ٣٤- أ _ ينقل موظفو السلك الدبلوماسي من درجات ورواتب الملاك القديم الى الوظائف الجديدة المنصوص عليها في هذا النظام حسب الراتب والاقدمية لكل منهم في درجته السابقسة ، ويستحق كل منهم الزيادة السنوية عند حول ميعادها ، واذا حل الموظف براتب ليس له ما يقابله في السلم الجديد ، فيعطى الراتب الذي يليه مباشرة .

ب - اما الموظفون الدين يشغلون الدرجة الاولى/ ب فينقل العدد المطلوب منهم وفق احكام الفقرة (أ)
 من هذه المادة الى ادنى راتب وظيفة وزير مفوض ويستحق كل منهم الزيادة السنوية بعد انقضاء
 سنة على هذا النقل .

ج - ينقل السفير الذي شغل منصبا وزاريا الى اعلى راتب وظيفة سفير وينقل السفير من الدرجة الخاصة الى ادنى راتب وظيفة سفير في هذا النظام مضافا اليه زيادة سنوية واحسدة عن كل سنة امضاها السفير في الدرجة المذكورة ، على ان لا يقل رائبه الجديد عن راتبه الذي كان يتقاضاه قبل نفاذ هذا النظهام .

المادة ٢٨ – بصرف لموظف السلك الدباو ماسي عند نقله من مركز الى آخر مبلغ مقطوع يعادل مثلي قيمة للذكسرة السفر التي تصرف للموظف ولكل فرد من افراد هائلته بأقصر الطرق وأقل التكاليف مقابل نقل امنعه وأثاث بيته . ويقدر ثمن تذكرة الطائرة على اساس التعرفة المقررة من قبل منظمة (اياتا) عسلى ان لا يزيد المبلغ المقطوع عن خمسماية دينار لرئيس البعثة والف دينار للموظف ولا يقل عن المائة دينار ولا يكلف الموظف بتقديم اية وثائق خاصي بالشحن لغايات الصرف .

المادة ٢٩ – أ – تصرف علاوة شهرية مقطوعة بدل تنقل لموظفي السلك الدبنوماسي في الخارج على النحو التالي : السفسير باقي موظفي السلك الدبلوماسي ١٥ دينار

ب ــ يتحمل رئيس البعثة ثمن محر وقات السيارة الحكومية المخصصة لاستعماله .

المادة ٣٠ ــ يستحق موظفو السلك الدبلوماسي لدى تنقلهم بمهام رسمية المياومات المنصوص عليها في نظام الانتقـــال والسفر مضافا اليها ٥٠ ٪ .

المادة ٣١ ـــ زواج •وظف السلك الدبلوماسي من غير الاردنيات يخضع لمو افقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير.

المادة ٣٢ ــ ير تبط المستشارون والملحقون من الوزارات الاخرىبرئيس البعثة وتطبق عليهم الاحكام المتعلقة بلجور النقل والعلاوات وكافة الامور المالية الاخرى الواردة في هذا النظام .

المادة ٣٣ ــ أ ـــ لغايات صرف العلاوة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة تصنف عـــواصم البلنان التي يوجد فيها بعثات دبلوماسية اردنية على النحو التالي :__

بـون طرابلـس القاهـره باريـس الجزائــر دمشــت طوكيــو المناهــة انقــره نيويــورك الدوحــة بغــداد واشنطــن ابو ظبــي بلغــراد رومــا دبــي طهــران الماتيكــان دبــي طهــران الفاتيكــان الربــاط تايبــه مسقــط صنعــاء نيودهــي اسلام اباد	الفئة الثالثة	الفئة الثانية	الفئة الاولى	_ 1
ليو دهسي	القاهسره دمشسق موسكسو القسره القسره بغسداد بغسداد طهسران الخرطسوم التيسية	طر ابلسس الجز السر الكويست الكويست المنامسة الدوحسة الوحسة ديسي ديسي الريساط صنعساء	بسون باریسس جنیسف طوکیسو نیویسورك واشنطسن رومسا لنسدن الفاتیکسان	_ 1
7 1	-	ملويسل	مس <i>ن</i>	



Charles Carlo

المادة ٣٥ــ يلغى نظام السلك السياسي رقم (٣٣) لسنة ١٩٧١ وما طرأ عليه من تعديلات كما ياغى اي نص في اي نظام آخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

1948/1/44

المجتيث بن طِسُلا

رثيس الوزراء ووزير الخارجيـــة والدفـــاع زيــــد الرفاعي	وزيــــــر الانشاء والتعمـــير صبحي امين عمرو	وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير الثقافة والاحـــلام عدنان ابوعوده	وزير الداخليــة للشؤون البلديــة والقرويــــة فؤادقاقيش فؤادقاقيش
وزيــــــــر الاقتصاد الوطنــي عمر النابلمي	وزیــــر العـــــدل سالم مساعدة	والآثار	وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير الاشغـــال العامـــة ووزير النقل بالوكالـــة احمدالشوبكي
وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيـــــر دولـــة الشؤون الخارجيـــة زهير المفتي	وزيــــــر الصحـــــة فؤاد الكيلاني	ليــــــة عبدالكريم الطراونة	الواصـــالات الداء عي الدين الحسيني احمد :
ير دولة لشـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	جماعية والعمسل الا		يسسر دولسسة أون رفاسة الوزراء مروان دود ين	وزير الاوقساف والشؤون وز والمقدسات الاسلاميســــــــــــــــــــــــــــــــــــ

قرار رقم (۱) لسنة ۱۹۷٤

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٠٠٠/ ٩٧٣ رقم ج/١٥٠٧/ ١٥٠٧ اجتمع الديوان الخاص بنفسير القوانين لأجل تفسير المواد ١١٥ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٨٢ من قانون الجمارك رقم ١ لسنة ٩٦٢ و بيان ما اذا كانت هذه المواد تخول وزير المالية/ الجمارك او سلطة الجمارك الحق بتكليف العميل الجمركي بتقديم كفالة يلتزم بها بدفع اي مبلغ قد يترتب بذمة موظفيه ومستخدميه من جراء ارتكابهم تزويرا او اختلاسا او اي عمل مخالف لاحكام قانون الجمارك والمكوس وقانون الانتاج المحلي والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاهما ام لا ؟

وبعد الاطلاع على البلاغ الصادر عن وزير المالية/الجارك المؤرخ ٩٧٣/٥/٣ وكتابه الموجه لرئيس الوزراء بئاريخ ٢٣/١٠/٣٣ وتدقيق النصوص القانونية يتبين :

- ١ -- ان المادة/ ١١٧ من قانون الجارك تنص على ما يلي (ان مستخدم التجـــارة الذي يتولى التخليص من الجمرك هو الذي يقوم بالمعاملات الجمركية لحساب محل تجاري معين لبضائع مرسلة الى هذا المحل او مشحونة من قبله ، ولا يقبل للعمل الا اذا كان عمره لا يقل عن ٢١ عاما وقدم ، مسبقا ، تو كيلا نظاميا من المحل الذي يستخدمه ويظل التوكيل صالحا ما لم ينقضه الموكل بموجب طلب خطي يقدمه للجمرك المختص ، ولا يجوز دخول هؤلاء المستخدمين الى المخازن او المستودعات الجمركية الا اذا كانت لديهم بطاقات تخولهم ذلك . . . النخ)
- ٢ ان المادة /١١٨ منه تنص على ما يلي (ان العميل الجمركي المرخص هو الذي يقوم في الجمرك بمعاملات عائد؟
 لبضائع ليست ملكا له ولا هي باسمه .

ان العميل الجمركي المرخص مسؤول تجاه الاشخاص المرسلة اليهم البضائسع وتجساه الجمرك والهيئات المستثمرة للمخازن او المستودعات الجمركية او المناطق الحرة عن اعمال مستخدميه اللدين يترتب عليه تسليمهم توكيلا نظامها يو دع في الجمرك . . . النخ)

- ٣ ان المادة/١١٩ تنص على مـــا يلي (يحق للعميل الجمركي المرخص ان يستفيد من خدمـــات مستخدم او عدة مستخدمين يدخلون عندثد في فئة مستخدمي التجارة مخلصي البضائع من الجمرك ويخضعون للموجبات نفسها .
 تستر د البطاقات من هؤلاء المستخدمين التابعين لعملاء الجارك المرخصين وفقا لاحكام المادة/١٢٣) .
 - ٤ ان المادة/١٢٠ تنص على ما يلي (يخضع الترخيص بتعاطي مهنة التخليص الجمركي الشروط التالية :
 - ١ ان يكون الطالب اردنيا
 - ٢ ان يكون الطالب قد أكمل الحادية والعشرين من عمره .
 - ٣ ان يكون غير محكوم عليه بجرم شائن او اية مخالفة جمركية مما ورد في هذا القانون م
 - أ ان يكون من ذوي السيرة و الاخلاق الحسنة وتقدير ذلك يعود للسلطة :
- ان لا يحكون احد اقاربه حتى الدرجة الرابعـة او احد اصهاره موظفا جمر كيــا في المركز الذي يطلب
 العمل فيه ::. الخ)

قرار رقم (۲) لسنة ۱۹۷٤

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ١٨/ ٩٧٣/١٢ رقم نس/١٧٠١٦ اجتمع الديوان الحاص بنفسير القوافين لاجل تفسير المادة /٢٠ من نظام السلك السياسي رقم ٣٣ وبيان ما اذا كان السفير الذي يسمح لـــــــه بالقدوم الى المملكة لقضاء (اجازة الوطن) المنصوص عليها في هذه المادة يستحق نفقات الانتقال ام لا ؟

وبعد الاطلاع حلى كتاب وزير الدولة للشؤ و ن الحارجية الموجه لرثيس الوزراء بتاريخ ٢٧٣/١٢/١٦ وتدقيق النصوص القانونية يتبين : ــــ

ان المادة / ۲۰ المطاوب تفسيرها تنص على ما يلي: (يجوز الساح للسفراء بالقدوم الى المملكة مرة كل عامين بكامل الرواتب والعلاوات والمياومات لفضاء اجازة الوطن «مدة لاتنقص عن اسبوعين ولا تزيد على شهر على ان لايؤثر ذلك على حقه في الاجازة العامة ولا يستفيد من احكام هذه المادة افراد عائلة السفير) .

٢ - ان نفس النظام قد حدد في المادتين /٢٦ و ٢٣ الحالات التي يستحق فيها السفير نفقات الانتقال من مركز عمله
 في عاصمة اجنبية الى المملكة الاردنية الهاشمية وهي : --

أ ـ نقل السفير .

ب- استلعاؤه .

ومن ذلك يستفاد ان الشارع حدد الحقوق المائمية التي تعطى اللذي يسمحله بالقدوم الى المملكة لقضاء اجازة الوطن وهذه الحجتوق هي كامل المرواتبو العلاوات و المياومات فقطولم يرد في النظام اي نصيحيز اعطائه نفقات الانتقال في حالة بحيثه الى المملكة لقضاء هذه الاجازة. وهذا ينسجم مع نظام الانتقال والسفر رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ الذي حدد ايضا الحالات التي يستحق فيها الموظف نفقات الانتقال ولم يجعل من بينها الانتقال من مركز العمل الى مكان آخسر في المملكة لقضاء اي نوع من انواع الاجازات:

وعليه فان للسفير الذي يسمح له بالقدوم الى المملكة لقضاء اجازة الوطن لايستحق نفقات الانتقال .

هذا مانقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٧٤ .

عضو عضو عضو عضو عضو الديوان الخاص منطوب وزارة الخارجية المستشار الحقوقي عضو محكمة التمييز الرئيس الثاني لمحكمة الرئيس الاول للحكمة المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء التمييز الرئيس الاول لمحكمة التمييز التمييز التمييز التمييز التمييز التمييز التمييز موسى الساكت هاني هاشم شكري المهندي عبد الوحم الواكد بشير الشريقي موسى الساكت

ان المادة/١٨٢ تنص على ما يلي (للوزير ان يصدر تعليمات :

أ – بتنظيم السجلات والىماذج الخاصة بهذا القانون وطريقة مسكها والاحتفاظ بها .

ب – بتنفيذ اي حكم من احكام هذا القانون .

وباستقر اء هذه النصوص ونصوص المواد الاخرى وعلى الاخص ما تعلق منها بالعميل الجمركي لا نجد فيساما يخول وزير المالية/الجمارك او سلطة الجمارك الحق في تكليف العميل الجمركي بتقديم كفائسة يلتزم فيها بضهان مساقد يترتب بذمة موظفيه ومستخدميه من مبالغ بسبب اقترافهم جريمة التزوير او الاختلاس او اية مخالفسة لاحكام هلا هذا القانون.

اما الكفالة المالية المبحوث عنها في المادة/ ١٢٦ التي يجو ز لسلطة الجمارك تكليف العميل الجمركي بتقديمها فهي كفالة ورد النص على ان لا تتجاوز قيمتها المايسة دينار وتقدم من العميل كشرط لاعطائه الرخصة لتعساطي مهنسة التخليص الجمركي .

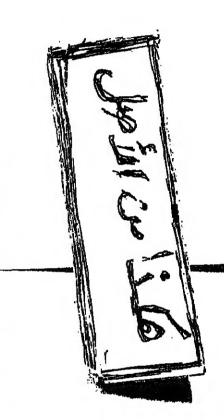
وكذلك فان ما ورد في المادة/١١٨ من ان العميل الجمركي يعتبر مسؤولا عن اعمال مستخدميه تجاه دائرة الجارك مسؤولية مدنية لا يعني اعطاء الحق لهذه الدائرة في الزام العميل بتقديم كفالة مطلقة تضمن بموجبها ما قد يترتب عليه من مبالغ بسبب هذه المسؤولية وانما يعني امكان الرجوع عليه ومطالبته بما قد يترتب على مستخدميه من مبالغ فتيجة ممارستهم لعملهم : وهذا ينسجم مع المنطق المستفاد من احكام القانون ذاته اذ ما دام ان القانون لا يلزم الاصل وهو العميل الجمركي بتقديم كفالة مطلقة يضمن بموجها ما يمكن ان يترتب بدمته هو من مبالغ فمن باب اولى ان لا يكون مكلفا بتقديم مثل هذه الكفالة عن موظفيه ومستخدميه.

ولهذا فان وزير المالية/الجمارك او سلطة الجمارك لا يملكان الحق بتكليف العميل الجمركي بتقديم الكفالة موضوع البحث .

هذا ما نقرره في نفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر بتاریخ ۱۹۷٤/۱/۲۷ .

مندوب وزارة المالية المستشار الحقوق عضو محكمة التمييز الرئيس الثاني لمحكمة الرئيس الاول لمحكمة التمييز الرئيس الثاني لمحكمة الرئيس الاول لمحكمة التمييز المستشار الحقوق التمييز التمييز التمييز المستشار الحقوق عبد الرحيم الواكد بشير الشريقي موسى الساكت



قرار رقم (٣) لسنة ١٩٧٤ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧٣/١١/١٢ رقم ٢٠/١/٨٠٥٠ اجتمع الديوان الحاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة التاسعة من قانون مؤسسة سكة حديد العقبة رقم ٢٢ لسنة ٩٧٢ وبيان ما اذا كانت تخول مجلس ادارة المؤسسة شراء اللوازم دون التقيد بنظام اللوازم رقم ١٠٦ لسنة ٩٧٣ أم لا ٢ .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير النقل الموجه الى رئيس الوزراء بتاريخ ١٤/١٠/١٠ وكتاب وزير المالية المؤرخ ٩٧٣/١١/٧ وتدقيق النصوص القانونية يتبين :

ان المادة التاسعة المطلوب تفسير ها تنص على ما يلي :

مع مراعاة احكام المادة الرابعة اعلاه يتولى المجلس كافة السلطات اللازمة للقيام بالاعمال التالية : أُولاً خلال فترة انشاء الحط :

أ ــ تنفيذ المشروع وجميع متماته بما في ذلك اقامة المنشآت والورش .

ب ـــ التعاقد مع مستشارين فنيين وخبر اء ومتعهدين وموردين وشركاتصانعة لاغراض تنفيذ المشروع وادارتهوتشغیله وصیانته.

جـــ تعیین الجهاز الاداري والفني لتنفید وادارة وتشغیل و صیانة الحط .

 د – ابرام ایة اتفاقیات او عقود مع المؤسسات المحلیة او الاجنبیة لغایات ادارة الحلط و تشغیله وصیانته على انتقترن الاتفاقيات التي تعقد مع المؤسسات الاجنبية بموافقة مجلس الوزراء ولغايات تحقيـــق الالتزامات المتعلقة بهذا المشروع والتي تكون الحكومة قد ارتبطت بها قبل صدور هذا القانون . ثانياً ــ بعد فمَرة انشاء الخط :

ادارة اعمال المؤسسة وتصريف امورها ورسم السياسة العامة التي تسير عليها ويمارس في سبيل ذلككانة الصلاحيات بما في ذلك اصدار التعليات التي يراها ضرورية لتأمين هذه الغاية .

٧ – ان المادة الثانية من نظام اللو ازم رقم ١٠٦ لسنة ٩٧٣ عرفت (اللو ازم) بانها تعني الامو ال المنقولة اللازمـــة للوزارات والدوائر والمؤسسات والسلطات والمجالس الحكومية ... اللخ كما عرفت (الدائرة) بانها تعني اية وزارة او دائرة او مجلس او سلطة او مؤسسة حكومية .

٣ — ان المادة ٣/ه من نفس النظام نصت على ان هذا النظام يطبق على اية دائرة حكومية ويستثنى من ذلك الدوا

١ – وزارة الدفاع والقوات المسلحة الاردنية .

٢ - دائرة المخابرات العامة .

٣ ــ مديرية الامن العام .

 ٤ - مؤسسة عالية (المعطوط الجوية الملكية الاردنية) . المؤسسة البحرية .

٧ – مؤسسة ادارة وتنمية اموال الايتام .
 ٨ – البنك المركزي الاردني .
 ٩ – همئة وادي الاردن .

ويستفاد من فص المادة الثانية من نظام اللوازم المشار اليه ان اللوازم المقصودة في هذا النظام هي الاموال المنقولة قط كما انه يستفاد من فص المادة/٥٣ منه ان احكام هـاالنظام تسر ي على كافة الوزارات والدواثر والمجالس والسلطا*ت* والمؤسسات الحكومية باستثناء الدوائر والمؤسسات المنصوص عليها في هذه المادة .

وحيث ان المادة التاسعة من قانون سكة حديد العقبةالمطلو ب تفسير ها لم تبحث في شراء اللوازم المعرفة فيالنظام الشار اليه اي شراء الامو ال المنقولة . كما انه لا يوجد في هذا القانون اي نص آخر يبحث في شراء هذه الاموال .

وحيث ان مؤسسة سكة حديد العقبة هي مؤسسة حكومية ولم تدخل في عداد المؤسساتالمستثناه من احكامنظام الوازم . فانها تخضع في شراء هذه اللوازم لاحكام هذا النظام .

اما الاعمال المنصوص عليها في المادة الناسعة المطلوب تفسيرها وهي تنفيذمشر وعالخط واقامة المنشآت والورش والتعاقد مع متعهدين وموردين وشركات صانعة لاغراض تنفيذ المشروع ، فان القيام بذلك يعود لمجلس ادارة الخط على اعتبار ان هذه الاعمال لا تدخل في مفهوم اللو ازم بالمعنى المقصود في نظام اللو ازم المشار اليه ولا تمت اليها بصلة ولأن القانون قد اناط هذه الاعمال صر احة بالحبلس .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاریخ ۱۹۷۱/۱/۱۷

رئيس الديسوان الخاص سلوب وزارة النقسل المستشار الحقسوقي عضو محكمة التمييز الرثيسي الثاني لهكمة بتفسير القوانين الرئيس الماير مسؤسسة سكسة ارئاسة الوزراء الاول لمحكمة التمييز حديسد العقبسه

حسين نور الدين مراد شكري المهتدي عبد الرحيم الواكد بشير الشريقي موسى الساكت

Che Michigan Constitution of the Constitution

قرار رقـــم (٤) لسنة ١٩٧٤

صادر عن الديوان الخاص بتفمير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧٣/١٢/١٢ رقم ١٦٨٠٦/٣٠/١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة الثالثة من قانون بنك الانماء الصناعي رقم ٢٧ لسنة ٦٥ والمادة الخامسة من قانون بنك الانماء الصناعي يخضع لاحكام المادة ٣٩ من قانون بنك الانماء الصناعي يخضع لاحكام المادة ٣٩ من قانون الشركات من حيث وجوب تسجيله في سجل الشركات أم أنه لا يخضع للتسجيل ٢.

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الاقتصاد الوطني الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٧٣/١١/٢٤ والاستدعـــاه المقدم من وكيل بنك الانماء الصناعي لمراقب الشركات وتدقيق النصوص القانونية يتبين :

ان قانون بنك الانماء الصناعي قد وضع لأول ، رة كقانون مؤقت تحت رقم ٢٧ لسنـــة ٩٦٥ ونشر في العدد ١٨٥٨ من الجريدة الرسمية لسنة ٦٥ . ثم عرض هذا القانون على مجلس الامــــة فادخل عليه بعض التعديلات وأصدره كقانون دائم تحت رقم ٧ لسنة ٩٦٨ ونشر في العدد ٢٠٧٦ من الجريدة الرسمية لسنة ١٩٦٨ .

٢ – وبتاريخ ٢٠/٢/٢٤ صدر قانون بنك الانماء الصناعي المؤقت رقم ٤١ لسنة ٧١ والغي قــانون البنك رقم ٧ لسنة ٩٦٨ وقد نشر في العدد ٢٣٠٩ من الجريدة الرسمية لسنة ١٩٧١ . وقد عرض هذا القانون المؤقت على عجلس الامة فأقره وصدر كقانون دائم باسم قانون بنك الانماء الصنــاعي رقم ٥ لسنة ٩٧٢ ونشر في العدد ٢٣٥١ من الجريدة الرسمية لسنة ١٩٧٧ .

ومن ذلك يتضح أن القانون النافذ المفعول الذي ينبغي أن يكون مدار التفسير هو قانون بنك الانمساء الصناعي رقمه لسنة ٩٧٢ وليس قانون بنك الانماء الصناعي رقم ٧٧ لسنة ٩٦٥ المشار اليه في كتاب وزير الاقتصاد واستدعاء وكيل البنك .

وبالرجوع لهذا القانون نجد ان المادة الثالثة منه التي حلت محل المادة الثالثة المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي : (يؤسس في المملكة بموجب احكام هذا القانون بنك يسمى وبنك الانماء الصناعي، يكون له شخصية معنوية واستقلال مالي واداري وخاتم خاص به وله ان يقاضي ويقاضى بهذه الصفة وان ينيب عنه في الاجراءات القضائية المتعلقة بها او لأي غايات احرى النائب العام او اي شخص آخر ويمارس الصلاحيات المنصوص عنها في اي قانون او أنظمة او تعليات صادرة بمقتضاًه في اي قانون او أنظمة او

وان المادة الخامسة منه تنص على ما يلي : (تسري على البنك احكام قانون الشركات المعمول به ما لم يرد نص على خلاف ذلك في هذا القانون أو في أنظمة البنك وتعليماته) .

وان المادة /٢٤ (١) منه تنص على أنه لايجوز الغاء البنك او تصفيته الا بقانون .

ومن هذه النصوص يستفاد ان بنك الانماء الصناعي هو في حقيقته مؤسسة عامة أنشأها القانون وليس شركة انشئت بناء على طلب مجموعة من الأشخاص بالمعنى المنصوص عليه في المادة / ٢٩ من قانون الشركات «

اما كون المادة الحامسة من قانون البنك قد نصت على ان أحكام قانون الشركسات تسري على البنك ما لم ير د نس على خلاف ذلك . فان ذلك لا يعني ان واضع القانون اعتبر هذا البنك شركة و انما يعني اخضاع البلك للقو اعد والاصول المبينة بقانون الشركات في الاحوال التي لم ير د نص على خلافها في قانون البنك وانظمته وتعليماته .

ولهذا فان مناط التفسير فيما يختص بالنقطة المسؤول عنها هو ما اذا كان ثمة في قانون بنك الانماء الصناعي نص بعني عن اتبــاع قاعدة التسجيل لمدى مر اقب الشركات المنصوص عليها في المـــادة /٣٩ وما بعدها من قـــانون الشركات أم لا .

وبالرجوع لقـــانون البنك نجد أنه هو الذي انشأ البنك واضفى عليه الشخصية لاعتبارية واعطاء الصلاحيـــة لباشرة أعماله واعلن عن تأسيسه اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون كما هو واضح من نص المادة الثالثة منه .

وحيث ان معاملة التسجيل لدى مراقب الشركات حسما يستفاد من المادتين ٣٩ و ٤٢ من قانون الشركات انما مى لاضفاء الشخصية الاعتبارية على الشركة والاذر، لها بمباشرة اعمالها والاعسلان عن وجودها وتأسيسها وهي نفس الامورالتي حققها قانون البنك بنصوصه الصريحة كما أسلفنا .

فان ما ينبني على ذلك عدم وجوب اخضاع البنك لقاعده التسجيل لدى مراقب الشركات عملا بالمادة الخامسة من قانونه الحاص نظر الوجود نصوص في هذا القانون تغني عن التسجيل .

هذا مانقروه في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاریخ ۱۹۷٤/۱/۲۷ .

عضــو عضــو عضــو عضــو الديــوان الخاص الديــوان الخاص الديــوان الخاص الدوب وزارة المستشار الحقوقي عضو محكمة التمييز الرئيس الثاني لمحكمة التميــيز الرئيس الاول لمحكمة التميــيز الرئيس الاول لمحكمة المراقب الشركات

أسماعيل العرموطي شكري المهتدي عبدالرحيم الواكاء بشير الشريقي موسى الساكت